دراسة اقتصادية لأثرأهم المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر فى كلا من إندونيسيا ومصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥

ماهر محمد محمد عطية * **أ.د. على أحمد إبراهيم** **

* **ماهر محمد محمد عطية** :موظف بجامعة الزقازيق حاصل على درجة الماجستير –قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية –معهد الدراسات والبحوث الاسيوية –جامعة الزقازيق ومسجل لنيل درجة الدكتوراة -قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية –معهد الدراسات والبحوث الاسيوية –جامعة الزقازيق-الاهتمامات البحثية : نشر بحث بعنوان" تحليل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر فى إندونيسيا ومصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥" بمجلة كلية الزراعة جامعة الزقازيق المجلد ٤٦الجزء الاول عدد يناير٢٠١٩.

أ.د.على أحمد إبراهيم : استاذ الاقتصاد الزراعى كلية الزراعة جامعة الزقازيق الاهتمامات البحثية: له الكثير من الأبحاث والمؤتمرات والاشراف على العديد من الرسائل العلمية ماجستير ودكتوراة .
Email:malkmaher2011@gmail.com.

الملخص:

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلى دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية فى كلا من مصر واندونيسيا وذلك للوقوف على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية فى كلا من مصر واندونيسيا، وقياس أثرالأستثمار الأجنبي المباشر على هذه المتغيرات الاقتصادية كما يهدف البحث بصفة خاصة إلى دراسة أهم المتيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الاجنبي المباشر فى كلا من مصر واندونيسيا.

تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوى للاستثمار الأجنبى المباشر فى اندونيسياعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والمتمثلة فى : الإيرادات الضريبية وإجمالى الدخل القومى ونصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى وإجمالى الناتج المحلى و إجمالى التكوين الرأسمالى فى حين لم تثبت معنوية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر الزيادة السكانية وأرصدة الدين الخارجى، بينما تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوى للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر على مؤشرات التنمية الاقتصادية والمتمثلة فى : إجمالى الدخل القومى ونصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى وإجمالى الناتج المحلى و إجمالى التكوين الرأسمالى وأرصدة الدين الخارجى فى حين لم تثبت معنوية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر الإيرادات الضريبية والزيادة السكانية.

Abstract

This research aims to study the most important economic variables in Egypt and Indonesia in order to determine the development of some economic variables in Egypt and Indonesia and to measure the impact of foreign direct investment on these economic variables and the research aims to study the most important factors affecting foreign direct investment in both Egypt and Indonesia.

The results indicate that there is a significant effect of foreign direct investment in Indonesia on the indicators of economic development, namely: tax revenues, total national income, per capita share of total national income, gross domestic product and total capital formation, while the effect of FDI on the indicator of population increase and debt balances The results indicate that there is a significant effect of foreign direct investment in Egypt on the indicators of economic development, namely: Gross national income, per capita gross national income, GDP To capital formation and balances of foreign debt, while no significant proven foreign direct investment on the tax revenue index and population growth impact.

مقدمة:

إن التسارع فى تشكيل النظام العالمى الجديد أثناء عقدى التسعينات والألفية الجديدة ، وبروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور العلمى والمعرفى فى وسائل الاتصال، ولم يعد الاستثمار الأجنبى بفعل سياسات التحرر الاقتصادى والتجارة الدولية،فمن انعدام الثقة فيما يمكن أن تمثله الاستثمارات الأجنبية في الستينات و السبعينات إلى تبنيها كليا خلال العقدين الأخيرين،وبدأت البلدان النامية ومنها البلدان العربية تعمل جاهدة نتيجة لضيق قاعدة صادراتها وتدني معدلات الادخار و الاستثمار المحليين فيها و انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي لديها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي بشكل عام و الاستثمار الأجنبي المباشربشكل خاص عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز للمستثمرين الأجانب،كل ذلك ليس لكونه مصدر ا بديلا أو مكملا لتمويل التنمية الاقتصادية فقط،وإنما لما له من مردودات ايجابية على عملية النمو الاقتصادي سواء تمثل هذا في القدرات التكنولوجية المتطورة أو المهارات التنظيمية و الإدارية و التسويقية وغير ذلك من المدخلات الهامة من الخارج،كما يشكل أداة للاندماج في الشبكات الدولية للإنتاج و التسويق والتوزيع وأداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات و الأداء الاقتصادي للبلدان،مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه المنافع المرجوة من تدفقات الاستثمار الأجنبي هي عملية غير تلقائية و إنما عملية مخططة و تستند إلى الإدارة الرشيدة.

لذا عملت العديد من البلدان على تهيئة المناخ الاستثمارى الملائم وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات المتحكمة بالاستثمار ، فكلما كان المناخ الاستثمارى فى البلد المضيف أفضل كلما كان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادى أسرع وأقوى، فالحرية الاقتصادية وبساطة الإجراءات ووجود أسواق مالية ومتطورة وارتفاع مستوى التعليم وانخفاض مؤشرات الفساد تزيد كثيرا من مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي، وبذلك يصبح من الأهمية بمكان تحليل اتجاهات هذا الاستثمار،وتبيان الدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي،وفي تقدم وتطور الدول اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

ولهذا أردنا معرفة بعض المؤشرات التي تتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي تشكل عن طريق مناخ الاستثمار

،لأن المناخ الاستثماري يتأثر بمجموعة من المتغيرات أو المؤشرات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية

فعن طريقه يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو محور الدراسة والتي نقتصر فيها على المؤشرات الاقتصادية فقط لان باقي المؤشرات لا تتوفر فيها المعطيات بشكل كافي .

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا من طرف الاقتصاديين والكتاب فى البلدان المتقدمة والنامية ولذلك كان من الضرورى إعطاء تعريف محدد ومقبول حتى لا يصعب تحديد مدى انجاز وتطور هذه البلدان او ذلك فى مضمار التنمية الاقتصادية وقد اختلفت تعاريف التنمية بين الاقتصاديين حيث عرفها البعض بأنها العملية التى بمقتضاهايجرى الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية الجوهرية فى البيان الاقتصادى.

فهناك عدة مصطلحات فمنهم من يستخدم مصطلح النمو (growth) والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي," أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل"(معروف، ٢٠٠٥).

التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل المحلي الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن اجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل المحلي أي تغيير في هيكل توزيع الدخل المحلي لصالح الفقراء(عجمية ،٢٠٠٧).

كما عرفت على انها هي العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في التجمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الامة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن (عبدالملك ،٢٠٠٨).

أهداف التنمية الاقتصادية:

يشير الاقتصادي المعروف "ميشيل تودارو" في كتابه التنمية الاقتصادية الى ان التنمية الاقتصادية في أي مجتمع يجب ان يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الآتية(تودارو،٢٠٠٦):

أ- زيادة اتاحة وتوسيع السلع الأساسية التي تعتبر من مقومات الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.

ب- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص العمل وتعليم افضل واهتمام كبير بالقيم الثقافية والقيم الانسانية، والتي لا تؤدي فقط إلى تحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد عز نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.

ج- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للافراد والامم ، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط علاقتهم مع الناس والدول بل أيضاً تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.

التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية بالدول النامية:-

ويمكن تلخيص أهم التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين في أربعة نقاط أساسية تتمثل في (عطية،٢٠٠٢):

١. زيادة موجه التحرر الاقتصادي
٢. إقامة منظمة التجارة العالمية
٣. تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية
٤. ظهور العولمة وسرعة انتشارها

الآثار الايجابية للتغيرات الاقتصادية:

- التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام.
- إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص وفي غير صالح القطاع العام مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الأرباح وذلك باعتبار وحدات القطاع الخاص أكفأ من وحدات القطاع العام.
- تخفيض الإنفاق الحكومي بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام ، وزيادة حصيلة الضريبة المفروضة على أرباح المشروعات بعد إصلاحها وتحويلها للقطاع الخاص.
- رفع إنتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في مشروعات قائمة أو جديدة وإعادة تدوير الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص وهذا كله يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام.

الآثار السلبية:

فقدان الدول النامية لأسواقها بالدول الاشتراكية والتي كانت تتحصل عليها من خلال الاتفاقات الثنائية، بعدما انتهجت هذه الدول سياسات التحرر.

- مزاحمة الاقتصاديات المتحولة للدول النامية في تحركات رؤوس الأموال والمعونات المتدفقة من الدول المتقدمة.
- احتمال أن تدخل بعض الاقتصادات المتحولة في اتحاد اقتصاد الدول الأوروبية المتقدمة وهو ما يحولها من قوى داعمة للدول النامية إلى قوى منافسة لها.
- زيادة معدل البطالة الرسمي بين الفقراء بسبب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وصرف العمال.
- يؤدي تحديد الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة عدد الأسر تحت خط الفقر.
- مخاوف من سيطرت الأجانب على رأس المال الوطني بوجه عام والأنشطة الإستراتيجية بوجه خاص من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع.

- بالإضافة إلى هذه الآثار السلبية هناك عدة عوامل تعيق التنمية الاقتصادية نذكرها فيما يلي:- (مالكوم جيلز ، دوايت بيركنز ، مايكل رومر . دونالد سودجراس)

١- العوائق الاقتصادية وتتمثل في :- دائرة الفقر المفرغة (the vicious circle of poverty) – ضيق حجم السوق (the limited of the market)

٢- العوائق الحكومية للتنمية: وتتمثل في توفير وتعزيز لبيئة مستقرة للمشروعات الحديثة أي استقرار سياسي واستقلال سياسي والدعم الحكومي لها.

٣- القيم الاجتماعية كعوائق للتنمية: وتتمثل في قيم المجتمع التي لها دور مباشر في تحقيق التنمية من عدمه وتتمثل العلاقة بينهما حسب التحليلات في خلق عدد كفئ من تحقيق التنمية من عدمه وتتمثل العلاقة بينهما حسب التحليلات في خلق عدد كفء من المنظمين للقيام بعملية التنمية .

مشكلة الدراسة :

انطلاقا مما تم ذكره سابقا، ومن خلال الدراسة التى نود القيام بها ، نطرح السؤال التالى:
" ماأثر الاستثمار الاجنبي المباشرعلى أهم المتغيرات الاقتصادية فى كلا من مصر واندونيسيا؟"
ومن هذا المنطلق، وفى ضوء ماتقدم تتبلور معالم مشكلة البحث حول التساؤلات الفرعية التالية:
١- ماهو واقع الاستثمار الاجنبي المباشر فى الاقتصاد الاندونيسي من حيث المناخ الاستثمارى؟
٢- ماهو واقع الاستثمار الاجنبي المباشر فى الاقتصاد المصرى من حيث المناخ الاستثمارى؟
٣- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه المؤشرات في اندونيسيا؟
٤- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه المؤشرات في مصر؟

أهمية الدراسة:

تتمثل اهمية الدراسة في الآتى:
١- الأهمية النظرية : تتحدد الأهمية النظرية لهذه الدراسة فى أنها تحاول تجميع وعرض الاطار النظرى لأهم المتغيرات الاقتصادية.
٢- الأهمية التطبيقية: تكمن في التوصل لنتائج قد تكون ذات أهمية في قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في كلا ًمن اندونيسيا ومصر .

أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة الي تحقيق الأهداف الأتية:
١- إلقاء الضوء على أهم المتغيرات الأقتصادية فى كلا من اندونيسيا ومصر.
٢- تقدير دراسة تطور أهم المتغيرات الأقتصادية فى كلا من اندونيسيا ومصر.
٤- دراسة أهم العوامل المؤثرة على إجمالى الناتج المحلى فى كلا من اندونيسيا ومصر.

حدود الدراسة:

١- الحدود المكانية : سوف يتم التركيز على كلا ًمن اندونيسيا ومصر.
٢- الحدود الزمنية: سوف يتم الاعتماد على الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥م).

منهج الدراسة:

فى محاولة للإجابة على المشكلة المطروحة فى البحث، واختبار مدى صحة الفروض، فقد تم الاعتماد على الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي من خلال حساب المتوسط الحسابي ومعدلات النمو السنوى للمتغيرات موضوع الدراسة لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول أهم المتغيرات الاقتصادية في اقتصاديات كلا من إندونيسيا ومصر. والمنهج الإحصائي المقارن بقصد القيام بمقارنة وتحليل أهم المتغيرات الاقتصادية فى كلا من اندونيسيا ومصر.

مصادر البيانات:

تم الحصول على بيانات الدراسة بالاستعانة بالمصادر التالية:

أ- التقارير السنوية لاحصاءات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

ب- المراجع العربية والأجنبية المختلفة (الرسائل-الكتب-الدوريات- التقارير....ألخ).

جـ- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

الدراسات السابقة:

١- دراسة (Mercan&Yergin ,2013) : هدفت الدراسة إلي توضيح العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية ، وكذلك تأثير تلك الاستثمارات علي الناتج المحلي الإجمالي. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي.توصلت الدراسة إلي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) تؤثر علي التنمية وتحليل هذا التأثير وفق اختبار عينة من القطاعات الاقتصادية في تركيا عن طريق استخدام البيانات لعام ١٩٩١ واختيار سلسلة من صادرات السلع والخدمات التي كان يعتقد أن تحدث نموا، وفي نتيجة التحليل تبين أن هذه سلسلة لها تأثير مباشر للاستثمار الاجنبي المباشر علي التنمية وقد لوحظ أن الاستثمارات والصادرات لها تأثير علي التنمية الاقتصادية ، ومع ذلك ،فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير إلي حد كبير على تنمية الصادرات في المدي القصير ، بالإضافة إلي العثور على خطأ ذات دلالة إحصائية وسلبي في تحليل ، بالإضافة إلي ذلك وقعت انحرافات بين المتغيرات تؤدي إلي التوازن فى المدى القصير.

٢- دراسة (أباظة،٢٠١٦): هدفت الدراسة معرفة دور الاستثمارات الأجنبية فى احداث التنمية الاقتصادية فى إندونيسيا ومصر والتعرف على العوامل التي أدت إلي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إندونيسيا ومصروايضاح دور السياسة الحكومية في إندونيسياومصر لجذب الاستثمارات الأجنبية.استخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي للبيانات وتم استخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة

موضوع الظاهرة والمنهج المقارن.توصلت الدراسة أن أهم محددات الأستثمار الأجنبي في إندونيسيا والتي أدت إلي زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي لإندونيسيا تتركزفى المحددات الاقتصادية والمحددات غير الاقتصادية، بتحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي وبعض هذه المؤشرات، وان أهم العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي تتمثل في الموارد الطبيعية ،سعر الصرف،تكاليف الأجور ،والعمالة.

٣- دراسة (سلمان،٢٠١٦): هدفت الدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية بالتطبيق على الصين والكويت.كما هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية فى كل من الصين والكويت. استخدمت الدراسة المنهج الوصفى والاسلوب الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى أن غالبية المؤشرات فى صالح الصين ، حيث أنها تتفوق على الكويت فى غالبية مؤشرات النمو الاقتصادى، ماعدا ثلاثة مؤشرات ،هى:متوسط معدل التضخم،متوسط معدل البطالة ومتوسط نصيب الفرد من اجمالى الناتج المحلي. تبين وجود علاقة طردية وفى نفس الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الصادرات والنمو الاقتصادى فى الكويت.

٤- دراسة (المطيري ،٢٠١٧): تناولت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى الكويت وسنغافورة وهدفت الدراسة إلى تحديد نقاط القوة فى دولة سنغافورة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وبيان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية الاقتصادية فى الكويت والتعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى الكويت .استخدمت الدراسة منهجية الاسلوب التحليلي . توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية فى سنغافورة وتراجع الاستثمارات الأجنبية الواردة بالكويت وذلك نظرا لوجود مجموعة من المعوقات .

النتائج والمناقشة:

تطور متغيرات الاقتصاد القومي في اندونيسيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

شهد النصف الثاني من القرن الماضي اهتماماً واسعاً بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات، حيث أدى الاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في دعم نمو اقتصاديات الدول لاسيما خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، حيث شهد

زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية الدولية، وقد أعطى الاستثمار المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره يشكل مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي، كما يمكن اعتباره مؤشراً على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات والأسواق، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدراً لرفع كفاءة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي ي الاقتصاديات النامية وبالتالي أصبح محفزاً للنمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وأولى العديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماماً بالغاً لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم أماكن جاذبه لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تمتلك إندونيسيا أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا وأحد الاقتصاديات الناشئة في العالم. كذلك الدولة عضو في مجموعة العشرين وتصنف على أنها دولة صناعية جديدة لديها اقتصاد سوقي تلعب فيه الحكومة الدور الأهم من خلال ملكية الشركات (تملك الحكومة المركزية ١٤١ شركة) والتحكم في أسعار مجموعة من السلع الأساسية بما في ذلك الوقود، والأرز، والكهرباء. في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في منتصف عام ١٩٩٧ تولت الحكومة الاحتفاظ بجزء كبير من إجمالي أصول القطاع الخاص من خلال الحصول على القروض المصرفية المتعثرة وأصول الشركات من خلال عملية إعادة هيكلة الديون. منذ عام ١٩٩٩ بدأ الاقتصاد في التعافى وتسارع النمو إلى أكثر من ٤٪ – ٦٪ في السنوات الأخيرة.

أولاً: تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٥):

تشير البيانات الواردة فى جدول (١)الى أن متوسط قيمة الإيرادات الضريبية بدولة اندونيسيا تزايد خلال الفترة الأولى حيث بلغ متوسط الفترة حوالى ٤٠٤٧٧ مليون دولار، بينما بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ٧٨٧٠٠ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٩٤.٤٣% بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ٢٠٥٦٢٢ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٦١.٢٧%، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ٥٠٨١٣٢ مليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ نحو ١٤٧.١٢% ، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ١٠٦٩٥٩١.٣٣٣ مليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ نحو ١١٠.٤٩% وبمعدل سنوي بلغ حوالي ١٦%.

جدول رقم(١): تطور اهم متغيرات الدراسة بالاقتصاد الاندونيسي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ بالمليون دولار

السنوات	الايرادات الضريبية	اجمالي الدخل القومي	نصيب الفرد من الدخل القومي	اجمالي الناتج المحلي	اجمالي التكوين الرأسمالي	الزيادة السكانية	ارصدة الدين الخارجي
١٩٩٠	٣٣٢٥٩	١١١٠٣٦	٦١٠	١١٤٤٢٦	٣٥٠٩٣	١.٧٨	٦٩.٢١
١٩٩١	٣٤٧٧١	١١٢٣٢٩	٦١٠	١٢٨١٦٨	٤٠٤٤٢	١.٧٤	٧١.٦٢
١٩٩٢	٤٠٨٠٩	١٢٥٨٣٣	٦٧٠	١٣٩١١٦	٤٢٤٠٠	١.٦٩	٧٢.١٨
١٩٩٣	٤٢٦٠٦	١٥١٨٧٢	٨٠٠	١٥٨٠٠٧	٤٦٥٧٨	١.٦٤	٥٨.٦٥
١٩٩٤	٥٠٩٤١	١٧٠٥٦١	٨٨٠	١٧٦٨٩٢	٥٤٩٣٨	١.٥٩	٦٢.٦٣
المتوسط	**٤٠٤٧٧**	**١٣٤٣٢٦**	**٧١٤**	**١٤٣٣٢٢**	**٤٣٨٩٠**	**١.٦٩**	**٦٦.٨٦**
١٩٩٥	٥٦١٣٧	١٩٤٨١٤	٩٩٠	٢٠٢١٣٢	٦٤٥٣٧	١.٥٤	٦٣.٤٠
١٩٩٦	٦٦٥٣٧	٢١٨٠٩٢	١٠٩٠	٢٢٧٣٧٠	٦٩٧٨٣	١.٤٩	٥٨.٢٩
١٩٩٧	٧٥٣٩٣	٢٢٢٤٢٤	١١٠٠	٢١٥٧٤٩	٦٨٥٠٣	١.٤٥	٦٥.٠٩
١٩٩٨	٩٦٤٧٨	١٣٥٠٨٠	٦٦٠	٩٥٤٤٦	١٦٠١١	١.٤١	١٦٨.١٨
١٩٩٩	٩٨٩٥٨	١١٩٦٥١	٥٧٠	١٤٠٠٠١	١٥٩١٥	١.٤٠	١١٧.٣٦
المتوسط	**٧٨٧٠٠**	**١٧٨٠١٢**	**٨٨٢**	**١٧٦١٤٠**	**٤٦٩٥٠**	**١.٤٦**	**٩٤.٤٦**
٢٠٠٠	١٠١٤٣٧	١١٩٤٦٢	٥٦٠	١٦٥٠٢١	٣٦٧١٠	١.٣٩	٩٣.٤٨
٢٠٠١	١٨٤٧٣٣	١٤٣١٥٠	٦٧٠	١٦٠٤٤٧	٣٦١٦٤	١.٣٩	٨٥.٨٩
٢٠٠٢	٢١٩٦٢٣	١٥٦٦٦٠	٧٢٠	١٩٥٦٦١	٤١٨٧٩	١.٣٩	٦٧.٦٦
٢٠٠٣	٢٥٠١٤٠	١٩٨٢٣٤	٩٠٠	٢٣٤٧٧٢	٦٠٠٩٨	١.٣٩	٥٩.٥٢
٢٠٠٤	٢٧٢١٧٥	٢٤١٣٩٣	١٠٨٠	٢٥٦٨٣٧	٦١٧٨٦	١.٣٨	٥٦.٣٣
المتوسط	**٢٠٥٦٢٢**	**١٧١٧٨٠**	**٧٨٦**	**٢٠٢٥٤٨**	**٤٧٣٢٧**	**١.٣٩**	**٧٢.٥٨**
٢٠٠٥	٢٩٧٨٤٤	٢٧٦٧٥٩	١٢٢٠	٢٨٥٨٦٩	٧١٧٠٠	١.٣٨	٥٢.٢٦
٢٠٠٦	٤٢٥٠٥٣	٣١٥٥٦٥	١٣٨٠	٣٦٤٥٧١	٩٢٦٠٢	١.٣٧	٣٨.٩٥
٢٠٠٧	٥٠٩٤٦٢	٣٧١٩٠٩	١٦٠٠	٤٣٢٢١٧	١٠٧٧١٠	١.٣٦	٣٥.٦٧
٢٠٠٨	٥٩٠٢٠٠	٤٥٧٠٩٠	١٩٤٠	٥١٠٢٢٩	١٤١٩٢٦	١.٣٥	٣٢.٠٩
٢٠٠٩	٧١٨١٠٠	٥١٢٩٦٦	٢١٥٠	٥٣٩٥٨٠	١٦٧١٩٠	١.٣٤	٣٤.٤٥
المتوسط	**٥٠٨١٣٢**	**٣٨٦٨٥٨**	**١٦٥٨**	**٤٢٦٤٩٣**	**١١٦٢٢٦**	**١.٣٦**	**٣٨.٦٨**
٢٠١٠	٧٣٥٣٠٠	٦١١٧٦٠	٢٥٣٠	٧٥٥٠٩٤	٢٤٨٢٧٦	١.٣٢	٢٦.٩٨
٢٠١١	٩٠٧٧٣٨	٧٣٦١٧٣	٣٠١٠	٨٩٢٩٦٩	٢٩٤٥٤٠	١.٣٠	٢٥.٢٩
٢٠١٢	١٠١١٧٣٥	٨٨٨٥٦١	٣٥٨٠	٩١٧٨٧٠	٣٢١٩١٢	١.٢٨	٢٨.٣١
٢٠١٣	١١٥٨٦٤٨	٩٣٩٣٠٤	٣٧٤٠	٩١٠٤٧٩	٣١٠٠١٢	١.٢٦	٢٩.٩٩
٢٠١٤	١٢٤٦١٠٧	٩٢٣٧٣٨	٣٦٣٠	٨٨٨٥٣٨	٣٠٧٨٨٦	١.٢٢	٣٤.٠٣
٢٠١٥	١٣٥٨٠٢٠	٩١٢٥٢٥	٣٥٢٠	٨٦٥٤١٧	٢٩٦٥٥٧	١.١٨	٣٧
المتوسط	**1069591.333**	**835343.5**	**3335**	**871727.8**	**296530.5**	**1.51**	**30.27**

Source: (www.worldbank.org)

ثانياً: تطور إجمالي الدخل القومي خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥):-

تشير البيانات الواردة فى جدول (١) إلى أن متوسط قيمة إجمالي الدخل القومي بدولة إندونيسيا تزايد خلال الفترة الأولى حيث بلغ متوسط الفترة حوالى ١٣٤٣٢٦ مليون دولار. بينما بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ١٧٨٠١٢ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٣٢٥.٣٨%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ١٧١٧٨٠ مليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ نحو -٣.٥ %، بينا بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ٣٨٦٨٥٨ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٢٥.٢١%، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ٨٣٥٣٤٣.٥ مليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ نحو ١١٥.٩% وبمعدل سنوي بلغ حوالي ٩%.

ثالثاً: تطور نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥) :-

تشير البيانات الواردة فى جدول (١)إلى أن قيمة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بدولة اندونيسيا تزايد خلال الفترة الأولى حيث بلغ متوسط الفترة حوالى ٧١٤ مليون دولار، بينما بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ٨٨٢ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٢٣.٥٣%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ٧٨٦ مليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ نحو -١٠.٨٨%، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ١٦٥٨ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١١٠.٩% بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ٣٣٣٥ مليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ نحو ١٠١.١٥% وبمعدل سنوى بلغ حوالي ٧%.

رابعاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥) :-

تشير البيانات الواردة فى جدول (١) الى أن متوسط قيمة الناتج المحلي بدولة اندونيسيا تزايد خلال الفترة الاولى حيث بلغ متوسط الفترة حوالى ١٤٣٣٢٢ مليون دولار، بينما بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ١٧٦١٤٠ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٢٢.٩٠%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ٢٠٢٥٤٨ مليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ نحو ١٥% ، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ٤٢٦٤٩٣ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١١٠.٥٦%، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ٨٧١٧٢٧.٨ مليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ نحو ١٠٤.٣٩%وبمعدل سنوى بلغ حوالي ٩%.

خامسا: تطور اجمالي التكوين الرأسمالي خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٥):-

تشير البيانات الواردة فى جدول (١) الى أن متوسط قيمة اجمالي التكوين الرأسمالي بدولة اندونيسيا تزايد خلال الفترة الاولى حيث بلغ متوسط الفترة الاولى حوالى ٤٣٨٩٠ مليون دولار، بينما

بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ٤٦٩٥٠ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٦.٩٧%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ٤٧٣٢٧ مليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ نحو ٠.٨٠% ، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ١١٦٢٢٦ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٤٥.٥٨%، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ٢٩٦٥٣٠.٥مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٥٥.١٣%وبمعدل سنوي بلغ حوالي ٩%.

سادسا: تطور الزيادة السكانية (% سنويا) خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٥):-

تشير البيانات الواردة فى جدول (١) الى أن متوسط قيمة الزيادة السكانية بدولة اندونيسيا تزايد خلال الفترة الاولى حيث بلغ متوسط الفترة الأولى حوالى ١.٦٩%، بينما بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ١.٤٦% وبمعدل انخفاض بلغ نحو ١٥.٧٥%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ١.٣٩% وبمعدل انخفاض بلغ نحو ٥.٠٤% ، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ١.٣٦% وبمعدل انخفاض بلغ نحو ٢.٢١%، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ١.٥١% وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٩.٩٣%وبمعدل سنوي بلغ حوالي -٢ %.

سابعا: تطور ارصدة الدين الخارجي (% من اجمالي الدخل القومي) خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٥):-

تشير البيانات الواردة فى جدول (١) الى أن متوسط قيمة ارصدة الدين الخارجي بدولة اندونيسيا تزايد خلال الفترة الاولى حيث بلغ متوسط الفترة٦٦.٨٦ حوالى %، بينما بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ٩٤.٤٦% وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٢٩.٢٢%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ٧٢.٥٨% وبمعدل انخفاض بلغ نحو -٣٠.١٥ % ، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ٣٨.٦٨% وبمعدل انخفاض بلغ نحو -٨٧.٦٤%، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ٣٠.٢٧% وبمعدل انخفاض بلغ نحو -٢٧.٧٨% وبمعدل سنوي بلغ حوالي -٢ %.

تطور متغيرات الاقتصاد القومي في مصرخلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

عانى الاقتصاد المصري خلال عقد الثمانينات من نوعين من الاختلالات أحدهما اختلال مالي، والآخر اختلال هيكلي، حيث يتمثل الاختلال المالي بوجه عام في زيادة العجز الداخلي والخارجي، وزيادة كل من معدلي التضخم (حيث بلغ متوسط معدل التضخم السنوي وفقا لاسعار المستهلكين ١٨% خلال النصف الأول من عقد الثمانيات، و١٩% خلال النصف الثاني منه، والمديونية

الخارجية، وتدهو قيمة العملة الوطنية ,بينما يتمثل الاختلال الهيكلي في تدهور أداء القطاعات الانتاجية بصفة عامة والقطاع العام بصفة خاصة ، فضلا عن الاختلال في معدلات النمو فيما بين القطاعات الاقتصادية يضاف الى ذلك زيادة حدم البطالة ومعدلها، وتراجع معد النمو الاقتصادي(نجا،٢٠٠٦).

ويعود التراجع في معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة الى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من ٨.٥% في المتوسط سنويا خلال عقد السبعينات الى ٦.٦% خلال عقد الثمانينات(جودة،٢٠٠٥)، نتيجة لتدهور موارد البلاد من النقد الأجنبي ، وذلك في اعقاب تباطؤ معدلات النمو العالمية، وانهيار أسعار البترول، وما تبع ذلك من تأثيرات سلبية على الاقتصاد المصري سواء على حركة الملاحة في قناة السويس أو تحويلات العاملين في الخارج.

ونتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية المتردية، أقدمت الحكومة المصرية على توقيع اتفاقيتين في ابريل ومايو من عام ١٩٩١م مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أطلق عليهما برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛ حيث استهدف هذا البرنامج الخروج من الوضع الاقتصادي المتدهور، ويهدف هذا البرنامج الى الحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي،وزيادة دور القطاع الخاص، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار لتعبئة الموارد المحلية والأجنبية، فضلا عن ظهور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بواسطة تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص.

أولاً: تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥) :

تشير البيانات الواردة فى جدول (٢) الى أن متوسط قيمة الإيرادات الضريبية بدولة مصر تزايد خلال الفترة الأولى حيث بلغ متوسط الفترة حوالى ٢٣٤٨٥.٨ مليون دولار، بينما بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ٤١٤٧٥.٨ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٤٣.٣٧% بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ٥٣٩٣٧.٨ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٢٣.١٠%، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ١١٧٦٥٧.٨ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٥٤.١٦% ، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ٢٣١٢٢٥.٥ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٤٩.١٢% وبمعدل سنوي بلغ حوالي ١٤%.

جدول رقم (٢): تطور اهم متغيرات الدراسة بالاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥

بالمليون دولار

السنوات	الايرادات الضريبية	اجمالي الدخل القومي	نصيب الفرد من الدخل القومي	اجمالي الناتج المحلي	اجمالي التكوين الرأسمالي	الزيادة السكانية	أرصدة الدين الخارجى
١٩٩٠	١٢٦٨٠	٤٢.٠٢	3720	43.13	106.14	2.48	78.56
١٩٩١	١٦٥٨١	٣٦.٦١	3720	36.97	95.05	2.31	89.06
١٩٩٢	٢٥٧١٣	٤١.٥٣	4040	41.86	91.41	2.16	75.05
١٩٩٣	٢٩١٢٢	٤٦.٠١	4150	46.58	79.19	2.04	66.62
١٩٩٤	٣٣٣٣٣	٥١.٧٨	4370	51.90	87.43	1.97	62.77
المتوسط	**٢٣٤٨٥.٨**	**٤٣.٥٩**	**4000**	**44.088**	**91.8**	**2.19**	**74.41**
١٩٩٥	٣٥٣٩٢	٦٠.٣٠	4600	60.16	93.05	1.93	55.51
١٩٩٦	٤٠٠٦٣	٦٨.١٧	4850	67.63	103.62	1.90	46.23
١٩٩٧	٤٢٤٥١	٧٩.٤٠	5130	78.44	117.43	1.86	37.72
١٩٩٨	٤٣٦٦٢	٨٦.٠٤	5310	84.43	144.05	1.84	37.54
١٩٩٩	٤٥٨١١	٩١.٧٢	5600	90.71	149.75	1.84	33.89
المتوسط	**٤١٤٧٥.٨**	**٧٧.١٣**	**5098**	**76.27**	**121.58**	**1.87**	**42.18**
٢٠٠٠	٤٧١٤٢	١٠٠.٧٧	5910	99.84	146.3	1.85	28.97
٢٠٠١	٤٨٨٥٢	٩٨.٧٠	6150	97.63	143.11	1.87	28.67
٢٠٠٢	٥٠٨٠٠	٨٧.٩٥	6210	87.85	150.98	1.90	33.69
٢٠٠٣	٥٥٧٤٤	٨٢.٨٢	6400	82.92	141.94	1.90	36.73
٢٠٠٤	٦٧١٥١	٧٨.٦٣	6710	78.84	148.56	1.87	39.88
المتوسط	**٥٣٩٣٧.٨**	**٨٩.٧٧**	**6276**	**89.42**	**146.18**	**1.87**	**33.59**
٢٠٠٥	٧٥٧٦٢	٨٩.٤٣	7100	89.69	163	1.84	34.15
٢٠٠٦	٩٧٧٨٣	١٠٨.٠٢	7750	107.48	185.47	1.78	28.69
٢٠٠٧	١١٤٣٣١	١٣١.٦٦	8400	130.48	228.29	1.75	26.24
٢٠٠٨	١٣٧١٩٢	١٦٤.١٨	9010	162.82	263.81	1.77	20.64
٢٠٠٩	١٦٣٢٢١	١٨٩.١٤	9260	188.98	241.52	1.85	18.73
المتوسط	**117657.8**	**136.486**	**8304**	**135.89**	**216.418**	**1.798**	**25.69**
٢٠١٠	١٧٠٤٩٣	٢١٤.٥٣	9470	218.89	260.31	1.97	17.17
٢٠١١	١٩٢٠٧٠	٢٢٩.٩٥	9570	236	256.3	2.11	15.32
٢٠١٢	٢٠٧٤١١	٢٧٢.٨٩	9770	279.37	268.4	2.21	14.41
٢٠١٣	٢٥١١٢٣	٢٨١.١٨	9900	288.59	245.8	2.25	16.20
٢٠١٤	٢٦٠٢٩٤	٢٩٨.٢٧	10160	305.53	250	2.21	13.74
٢٠١٥	٣٠٥٩٦٢	٣٢٧	10590	332.70	271.5	2.12	14.60
المتوسط	231225.5	270.6367	9910	276.8467	258.7183	2.15	15.24

Source: (www.worldbank.org)

ثانياً: تطور إجمالي الدخل القومي خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥):-

تشير البيانات الواردة فى جدول (٢) إلى أن متوسط قيمة إجمالي الدخل القومي بدولة مصر تزايد خلال الفترة الأولى حيث بلغ متوسط الفترة حوالى ٤٣.٥٩ مليون دولار. بينما بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ٧٧.١٣مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٤٣.٤٩%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ٨٩.٧٧ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٤.٠٨ %، بينا بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ١٣٦.٤٨٦مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٣٤.٢٣%، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ٢٧٠.٦٣٦٧ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٤٩.٥٧% وبمعدل سنوي بلغ حوالي ٩%.

ثالثاً: تطور نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥):-

تشير البيانات الواردة فى جدول (٢) إلى أن قيمة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بدولة مصر تزايد خلال الفترة الأولى حيث بلغ متوسط الفترة حوالى ٤٠٠٠ مليون دولار، بينما بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ٥٠٩٨مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٢١.٥٤%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ٦٢٧٦ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٨.٧٧%، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ٨٣٠٤ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٢٤.٤٢% بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ٩٩١٠ مليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ نحو ١٦.٢١% وبمعدل سنوى بلغ حوالي ٤%.

رابعاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥):-

تشير البيانات الواردة فى جدول (٢) الى أن متوسط قيمة الناتج المحلي بدولة مصر تزايد خلال الفترة الاولى حيث بلغ متوسط الفترة حوالى ٤٤.٠٨٨ مليون دولار، بينما بلغ متوسط الفترة الثانيةحوالى ٧٦.٢٧ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٤٢.١٩%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ٨٩.٤٢ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٤.٧١% ، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ١٣٥.٨٩ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٣٤.٢٠%، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ٢٧٦.٨٤٦٧ مليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ نحو ٥٠.٩٢%وبمعدل سنوى بلغ حوالي ٩%.

خامسا: تطور اجمالي التكوين الرأسمالي خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٥):-

تشير البيانات الواردة فى جدول (٢)الى أن متوسط قيمة اجمالي التكوين الرأسمالي بدولة مصر تزايد خلال الفترة الاولى حيث بلغ متوسط الفترة الأولى حوالى ٩١.٨ مليون دولار، بينما بلغ

متوسط الفترة الثانية حوالى ١٢١.٥٨ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٢٤.٤٩%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ١٤٦.١٨ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٦.٨٣% ، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ٢١٦.٤١٨ مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ٣٢.٤٥%، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ٢٥٨.٧١٨٣مليون دولار وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٦.٣٥%وبمعدل سنوي بلغ حوالي ٤%.

سادسا: تطور الزيادة السكانية(% سنويا) خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٥):-

تشير البيانات الواردة فى جدول (٢) الى أن متوسط قيمة الزيادة السكانية بدولة مصر تزايد خلال الفترة الاولى حيث بلغ متوسط الفترة حوالى٢.١٩ %، بينما بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ١.٨٧% وبمعدل انخفاض بلغ نحو -١٧.١١%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ١.٨٧% وبمعدل انخفاض بلغ نحو ٠% ، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ١.٧٩٨% وبمعدل انخفاض بلغ نحو -٤%، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ٢.١٥% وبمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٦.٣٧%وبمعدل سنوي بلغ حوالي -١ %.

سابعا: تطور ارصدة الدين الخارجي (% من اجمالي الدخل القومي) خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٥):-

تشير البيانات الواردة فى جدول (٢)الى أن متوسط قيمة ارصدة الدين الخارجي بدولة مصر تزايد خلال الفترة الاولى حيث بلغ متوسط الفترة الأولى حوالى ٧٤.٤١ %، بينما بلغ متوسط الفترة الثانية حوالى ٤٢.١٨% وبمعدل انخفاض بلغ نحو -٧٦.٤١%، بينما بلغ خلال الفترة الثالثة نحو ٣٣.٥٩% وبمعدل انخفاض بلغ نحو -٢٥.٥٧ % ، بينما بلغ خلال الفترة الرابعة نحو ٢٥.٦٩% وبمعدل انخفاض بلغ نحو -٣٠.٧٥%، بينما بلغ خلال الفترة الخامسة نحو ١٥.٢٤% وبمعدل انخفاض بلغ نحو -٦٨.٥٧% وبمعدل سنوي بلغ حوالي -٧ %.

تقدير تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية فى اندونيسيا

الجدول رقم (٣) يلخص نتائج تقدير تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية فى اندونيسيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

جدول (٣) نتائج تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية فى اندونيسيا خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥)

م	المتغيرات التابعة	المعادلة	R^2	FC
١-	الايرادات الضريبية	ص١=٦.٧٣٥+١.٦٦ سهـ (٨.٠٣) (١١.٥١)**	٠.٨٥	١٣٢.٥٩**
٢-	اجمالى الدخل القومى	ص٢=٥.٢٢+٢.٣سهـ (٤.٣١) (٨.٧١)**	٠.٧٦	٧٥.٩١**
٣-	نصيب الفرد من الدخل القومى	ص٣=٤.١٩٩+٠.٠٠٦سهـ (٣.٠٧٨) (٨.٢٩٧)**	٠.٧٤	٦٨.٨٤**
٤-	اجمالى الناتج المحلى	ص٤= ٤.٧٣+٢.٢٩ سهـ (٤.٠٠٤) (٩.٣٢)**	٠.٧٨	٨٦.٨٨**
٥-	اجمالى التكوين الرأسمالى	ص٥=٦.٤١+٦.٠٤سهـ (٥.١١) (٧.٥٤)**	٠.٧٠	٥٦.٩٢**
٦-	الزيادة السكانية	ص٦=٧٩.٢٨-٤٦.١٨سهـ (١٤.٩٣) (-١٢.٤٦)**	٠.٨٧	١٥٥.١٤**
٧-	ارصدة الدين الخارجى	ص٧= ٢١.٧٩-٠.١٤ سهـ (٨.١٠) (-٣.٤٨)**	٠.٣٣٥	١٢.١١**

المصدر: من إعداد الباحث

القيم بين الأقواس تمثل قيمة ت المحسوبة.

**** معنوية عند مستوى ٠.٠١**

١- بدراسة العلاقة بين الايرادات الضريبية (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ١١.٥١ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الايرادات الضريبية (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشر زادت الايرادات الضريبية .أى أن الايرادات الضريبية فى إندونيسيا تزداد بمقدار ١.٦٦ مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ١٣٢.٥٩ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على الايرادات الضريبية.كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٨٥وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٨٥% من التغيرات فى الايرادات الضريبية خلال فترة الدراسة.

٢- بدراسة العلاقة بين إجمالى الدخل القومى (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٨.٧١ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين إجمالى الدخل القومى (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشر زاد إجمالى الدخل القومى. أى أن إجمالى الدخل القومى فى إندونيسيا تزداد بمقدار ٢.٣ مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ٧٥.٩١ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على إجمالى الدخل القومى. كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٧٦وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٧٦% من التغيرات فى إجمالى الدخل القومى خلال فترة الدراسة.

٣- - بدراسة العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومى (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٨.٢٩٧ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين نصيب الفرد من الدخل القومى (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشر زاد نصيب الفرد من الدخل القومى. أى أن نصيب

الفرد من الدخل القومى فى إندونيسيا تزداد بمقدار ٠.٠٠٦ مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ٦٨.٨٤ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على نصيب الفرد من الدخل القومى. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حوالى ٠.٧٤وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٧٤% من التغيرات فى نصيب الفرد من الدخل القومى خلال فترة الدراسة.

٤- - بدراسة العلاقة بين إجمالى الناتج المحلى (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٩.٣٢ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين إجمالى الناتج المحلي (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشر زاد إجمالى الناتج المحلي. أى أن إجمالى الناتج المحلى فى إندونيسيا تزداد بمقدار ٢.٢٩ مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ٨٦.٨٨ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على إجمالى الناتج المحلى. كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٧٨وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٧٨% من التغيرات فى إجمالى الناتج المحلى خلال فترة الدراسة.

٥- - بدراسة العلاقة بين إجمالى التكوين الرأسمالى (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٧.٥٤ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين إجمالى التكوين الرأسمالي (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه

كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشر زاد إجمالى التكوين الرأسمالى. أى أن إجمالى التكوين الرأسمالى فى إندونيسيا تزداد بمقدار ٦.٠٤ مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ٥٦.٩٢ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على إجمالى التكوين الرأسمالى. . كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٧٠وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٧٠% من التغيرات فى إجمالى التكوين الرأسمالى خلال فترة الدراسة.

٦- – بدراسة العلاقة بين الزيادة السكانية (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة -١٢.٤٦، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية عكسية بين الزيادة السكانية (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشرانخفضت الزيادة السكانية. أى أن الزيادة السكانية فى إندونيسيا تنقص بمقدار ٤٦.١٨ % عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ١٥٥.١٤ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على الزيادة السكانية . كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٨٧وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٨٧% من التغيرات فى الزيادة السكانية خلال فترة الدراسة.

٧- بدراسة العلاقة بين أرصدة الدين الخارجي (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة -٣.٤٨، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية عكسية بين أرصدة الدين الخارجي (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي

المباشر انخفضت أرصدة الدين الخارجى. أى أن أرصدة الدين الخارجى فى إندونيسيا تنقص بمقدار -٠.١٤ % عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ١٢.١١ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على أرصدة الدين الخارجى . كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٣٣وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٣٣% من التغيرات فى أرصدة الدين الخارجى خلال فترة الدراسة.

تقدير تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية فى مصر

الجدول رقم (٤) يلخص نتائج تقدير تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

جدول (٤) نتائج تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥)

م	المتغيرات التابعة	المعادلة	R^2	FC
١-	الايرادات الضريبية	ص١=-٢٠٣٩.٩٧+٢.٤٩ سهـ (٢١٨.٥١) ** (-٤.٠٤١)**	٠.٤٠٥	**١٦.٣٧٧
٢-	اجمالى الدخل القومى	ص٢=١٩٩٢.٣+٠.٠٧٨سهـ (١٧٥٠.٣)** (١٠.٧٧)**	٠.٨٢	**١١٦.٠٧
٣-	نصيب الفرد من الدخل القومى	ص٣=١٩٧٩.٦٨+٠.٠٠٣سهـ (٢٧١٥.٧)** (٣٢.٩١)**	٠.٩٧	**١٠٨٣.٠٨
٤-	اجمالى الناتج المحلى	ص٤= ١٩٩٢.٥٣+٠.٠٧ سهـ (١٧٣٨.١١) ** (١٠.٥٢)**	٠.٨٢	**١١٠.٦٩
٥-	اجمالى التكوين الرأسمالى	ص٥=١٩٨٤.١٣+٠.١٠٧سهـ (١٤٧٤.٢)** (١٤.٦٣)**	٠.٨٩٩	**٢١٤.٠٨
٦-	الزيادة السكانية	ص٦=-٢٠٠٩.٢٤-٣.٤سهـ (١٢٢.٩٧) (-٠.٤١)	٠.٠٠٧	٠.١٧
٧-	ارصدة الدين الخارجى	ص٧= ١٩٦٧.٥٣+١.١٥ سهـ (٢٥٣.٤٧) (٤.٥٥)**	٠.٤٦	**٢٠.٧١

المصدر: من إعداد الباحث

القيم بين الأقواس تمثل قيمة ت المحسوبة.

**** معنوية عند مستوى ٠.٠١**

١- بدراسة العلاقة بين الايرادات الضريبية (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة -٤.٠٤، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية عكسية بين الايرادات الضريبية (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشرانخفضت الايرادات الضريبية. أى أن الايرادات الضريبية فى مصر تنقص بمقدار -٢.٤٩ مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ١٦.٣٧٧ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على الايرادات الضريبية.كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٤٠٥وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٤٠.٥% من التغيرات فى الايرادات الضريبية خلال فترة الدراسة.

٢- بدراسة العلاقة بين إجمالى الدخل القومى (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ١٠.٧٧ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين إجمالى الدخل القومى (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشر زاد إجمالى الدخل القومى. . أى أن إجمالى الدخل القومى فى مصر يزداد بمقدار ٠.٠٧٨مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ١١٦.٠٧ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا

الإستثمار الأجنبي المباشر على إجمالى الدخل القومى. .كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٨٢وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٨٢% من التغيرات فى إجمالى الدخل القومى خلال فترة الدراسة.

٣- – بدراسة العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومى (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٣٢.٩١ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين نصيب الفرد من الدخل القومى (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشر زاد نصيب الفرد من الدخل القومى. أى أن نصيب الفرد من الدخل القومى فى مصر يزداد بمقدار ٠.٠٠٣مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ١٠٨٣.٠٨ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على نصيب الفرد من الدخل القومى. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حوالى ٠.٩٧وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٩٧% من التغيرات فى نصيب الفرد من الدخل القومى خلال فترة الدراسة.

٤- – بدراسة العلاقة بين إجمالى الناتج المحلى (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ١٠.٥٢ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين إجمالى الناتج المحلي (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشر زاد إجمالى الناتج المحلي. أى أن إجمالى الناتج المحلي

فى مصر يزداد بمقدار ٠.٠٧مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ١١٠.٦٩ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على إجمالى الناتج المحلى. كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٨٢وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٨٢% من التغيرات فى إجمالى الناتج المحلى خلال فترة الدراسة.

٥- – بدراسة العلاقة بين إجمالى التكوين الرأسمالى (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ١٤.٦٣ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين إجمالى التكوين الرأسمالي (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشر زاد إجمالى التكوين الرأسمالى. أى أن إجمالى التكوين الرأسمالى فى مصر يزداد بمقدار ٠.١٠٧مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ٢١٤.٠٨ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على إجمالى التكوين الرأسمالى. كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٨٩٩وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٨٩.٩% من التغيرات فى إجمالى التكوين الرأسمالى خلال فترة الدراسة.

٦- – بدراسة العلاقة بين الزيادة السكانية (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" لم تتأكد المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة -٠.٤١، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية عكسية بين الزيادة السكانية (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشرانخفضت الزيادة السكانية. أى أن الزيادة السكانية فى مصر ينقص بمقدار ٣.٤مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية غير معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ٠١٧ وهى غير معنوية إحصائيا. كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٠٠٧وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٠.٠٠٧% من التغيرات فى الزيادة السكانية خلال فترة الدراسة.

٧- بدراسة العلاقة بين أرصدة الدين الخارجي (كمتغير تابع) والاستثمار الأجنبي المباشر (كمتير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية :

من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٤.٥٥ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين أرصدة الدين الخارجى (كمتغير تابع) والإستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير مستقل) أي أنه كلما ارتفعت الإستثمار الأجنبي المباشر زادت أرصدة الدين الخارجى. أى أن أرصدة الدين الخارجى فى مصر يزداد بمقدار ١.١٥مليون دولار أمريكى عندما يزداد الأستثمار الأجنبي المباشر بحوالى مليون دولار أمريكى.

المعايير الإحصائية:

جاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ٢٠.٧١ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلي المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أي أنه يوجد تأثير معنوى إحصائيا الإستثمار الأجنبي المباشر على أرصدة الدين الخارجى. كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) حوالى ٠.٤٦وهذا يعنى أن التغيرات فى الأستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالى ٤٦% من التغيرات فى إجمالى التكوين الرأسمالى خلال فترة الدراسة.

تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوى للاستثمار الأجنبى المباشر فى اندونيسياعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والمتمثلة فى : الإيرادات الضريبية وإجمالى الدخل القومى ونصيب الفرد من إجمالى

الدخل القومى وإجمالى الناتج المحلى و إجمالى التكوين الرأسمالى فى حين لم تثبت معنوية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر الزيادة السكانية وأرصدة الدين الخارجى، بينما تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوى للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر على مؤشرات التنمية الاقتصادية والمتمثلة فى : إجمالى الدخل القومى ونصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى وإجمالى الناتج المحلى و إجمالى التكوين الرأسمالى وأرصدة الدين الخارجى فى حين لم تثبت معنوية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر الإيرادات الضريبية والزيادة السكانية.

المراجع:

١- أباظة ، جيهان سليمان محمد سليمان ،" أثر الاستثمار الأجنبي علي التنمية الاقتصادية- دراسة مقارنة اندونيسيا وجمهورية مصر العربية "، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق،٢٠١٦.

٢- المطيرى ، حمد عوض مطيع ،" الأستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي التنمية الاقتصادية في الكويت وسنغافورة،"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق،٢٠١٧.

٣- تودارو ، ميشيل ،" التنمية الاقتصادية "، ترجمة محمود حسن حسنى ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر ،الرياض ، ٢٠٠٦.

٤- سلمان ، صالح سعد صالح مهاوش،"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية- دراسة تحليلية بالتطبيق على الصين والكويت"، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق،٢٠١٦.

٥- عبد الملك ، كامل ،" ثقافة التنمية: دراسة فى أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة"، دار مصر المحروسة، القاهرة ،٢٠٠٨.

٦- عجمية، محمد عبدالعزيز،عطية ،ايمان ، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،٢٠٠٧.

٧- عطية ، عبد القادر محمد عبدالقادر ،" اتجاهات حديثة فى التنمية "، الدار الجامعية ، الإسكندرية،٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٨- معروف، هوشيار،" دراسات في التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع و التحول الهيكلي طروحات فكرية و حالات دراسية"، جامعة البلقاء التطبيقية ،دار الصفاء للنشر، ط١،٢٠٠٥.

9- Mercan ,M .,Yergin ,H.," EFFECT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENTS ON ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL ANALYSIS",INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE STUDIES, Vol. 5, No 1, 2013 ISSN: 1309-8055 (Online).

10- www.worldbank.org.